

أهمية السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية و الخزينة العمومية في الجزائر خلال فترة 2015-2021

*The importance of the Money market in Financing commercial Banks and
the public Treasury in Algeria for the period 2015-2021*

أ.د. زبير عياش

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين
جامعة أم البواقي (الجزائر)
zoubeirayache@yahoo.fr

هوادفي مجيد*

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين
جامعة أم البواقي (الجزائر)
houadfi.madjid@univ-oeb.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2022/09/11	تبرز أهمية السوق النقدية في توفير السيولة اللازمة للنظام المصرفي و الخزينة العمومية في ظل عدم اتساع نشاط سوق البورصة في الجزائر، و أمام ندرة السيولة لدى بعض البنوك و الخزينة العمومية و تمتع البعض بفائض السيولة، ظهرت أهمية السوق النقدية في تمويل من له عجزا و استقطاب للأموال لمن له فائض و هذا تحت وساطة بنك الجزائر كسلطة متدخلتة و منفذة للسياسات النقدية.
تاريخ القبول: 2022/09/26	
الكلمات المفتاحية: ✓ السوق النقدية ✓ بنك الجزائر ✓ البنوك التجارية	
Article info	Abstract :
Received 11/09/2022.	<i>In light of the non-expansion of the stock market activity in Algeria, the importance of the money market in providing the necessary liquidity for the banking system and the public treasury emerges. Given the scarcity of liquidity in some banks and the public treasury, and the excess liquidity of others, the importance of the money market was clearly demonstrated in financing those who have a deficit and attracting money to those who have a surplus. This is under the mediation of the Bank of Algeria as an intervening and implementing authority for monetary policies.</i>
Accepted 26/09/2022	
Keywords:: ✓ the money market ✓ the Bank of Algeria, ✓ commercial banks,	

أخذت الأسواق النقدية خلال السنوات الأخيرة حيزا من الاهتمام من طرف الفاعلين في المجال الاقتصادي و النقدي لما له من أهمية بالغة في توفير السيولة اللازمة لكل القطاعات منها المؤسسات النقدية و المالية و الأسواق المالية، حيث تقوم السوق النقدية بتمويل المؤسسات التي تحتاج إلى سيولة و تستقطب الأموال الزائدة من المؤسسات التي لها فائض، و مما لا شك فيه أن الطلب على النقود يعد من الاحتياجات الأساسية في الحياة اليومية مثل غيرها من الحاجات التي تتمثل في السلع و الخدمات، فالمال يمثل المحرك الأساس للوظائف و المهام داخل المنظمات و داخل الاقتصاد ككل، و من ثم لا بد أن يتوفر المال في الوقت المناسب و بالقدر المناسب و بالآجال المناسبة، و لتلبية هذه الحاجات كان لا بد من تواجد الأسواق النقدية و المالية بأشكالها و أدواتها المختلفة.

أعطى قانون النقد و القرض 10/90 و التعديلات المرافقة له حيزا هاما لعملية التمويل لكل من الخزينة العمومية و البنوك التجارية، و مكن بنك الجزائر من أداء الوظائف التقليدية لأي بنك مركزي و منها إدارة السياسة النقدية و الإشراف على النظام المصرفي و كذا الحرص على توفير و ضمان مبادلة السيولة بين البنوك و تشكيل معدلات فائدة ناتجة عن طلب و عرض النقود في السوق النقدية مع تعديل شروط تمويل البنوك التجارية و الخزينة العمومية، و بعد ثلاثة عشرة سنة من التطبيق لقانون 10-90 لجأت الجزائر إلى إعادة صياغة هذا القانون وفق الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 23 أوت 2003 قصد تصحيح بعض الاختلالات و معالجة بعض الأزمات منها تأكيد لصلاحيات بنك الجزائر و العمليات المخولة له كما أدت أزمة بنك الخليفة و إفلاسه إلى تقييد صندوق ضمان الودائع كما هو منصوص في المادة 118 من هذا الأمر و كذا تفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة مدى احترام البنوك و المؤسسات المالية للأحكام التشريعية و التنظيمية المطبقة عليها.

وباعتبار أن السوق النقدية تلعب دورا استراتيجيا وهاما في عملية التنمية الاقتصادية وبشكل خاص من الناحية التمويلية فهي تقوم بمحشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى القنوات الاستثمارية الأنسب من خلال توفير قاعدة بيانات ضرورية للتعرف على فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب.

ومنه سوف نتناول في هذه الدراسة النظرية و التطبيقية أهمية السوق النقدية الجزائرية في تمويل البنوك التجارية و الخزينة العمومية خلال السنوات 2015 إلى غاية شهر سبتمبر 2021.

و مما سبق نقوم بطرح الإشكالية التالية:

- ما أهمية السوق النقدية في توفير السيولة للمؤسسات النقدية و الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة 2015-2021؟.

1-1- فرضيات الدراسة

إن الإشكالية المطروحة تقودنا إلى وضع الفرضية التالية:

تتم عملية تمويل المؤسسات النقدية و الخزينة العمومية عن طريق السوق النقدية في المدى القصير في الجزائر خلال الفترة 2015 إلى غاية سبتمبر 2021

1-2- الفرضيات الفرعية:

أ- يتم تنظيم عملية التمويل في السوق النقدية وفق ميكانيزمات وآليات محددة.

ب- يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية في المدى القصير؛

ج- السوق النقدية هي الملجأ الأخير للبنوك التجارية والخزينة العمومية قصد الحصول على التمويلات الضرورية.

1-3: أسباب اختيار الموضوع

أ- نتناول هذا الموضوع الذي يدخل في إطار تخصصنا (الاقتصاد النقدي و البنكي) .

ب- أهمية الموضوع وتأثيره على التداعيات الاقتصادية، وخاصة في وقتنا الراهن مع التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تشعب فروعه، بالإضافة الى ظهور آليات عديدة للتعامل في السوق النقدية.

ت- موضوع السوق النقدية لم يتم التطرق إليه إلا من طرف بعض الباحثين في الجزائر.

ث- في غياب الموارد المالية للدولة وتراجع عائدات البترول وتآكل حساب صندوق ضبط الإيرادات.

ج- إن السوق النقدية في الجزائر تعد الملجأ الوحيد تقريبا لتمويل الاقتصاد بطريقة فعالة نظرا لضعف نشاط سوق رأس المال (البورصة)، مما يعطي للسوق النقدية مكانة وأهمية خاصة في الاقتصاد الجزائري.

1-4: أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع قيد الدراسة في الكشف على:

أ- أهمية السوق النقدية في تمويل المؤسسات النقدية، وفي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وعلاقتها بحجم المعروض النقدي.

ب- أهمية الأموال المتداولة في السوق النقدية والناجمة عن نشاط البنوك التجارية من خلال جلب الودائع بمختلف أنواعها وإعادة إقراضها للفاعلين الاقتصاديين مع تطور وسائل الدفع بمختلف أنواعها بالإضافة إلى طرق تمويل الخزينة العمومية على مستوى السوق النقدية.

ج- يلعب بنك الجزائر دورا محوريا في تنظيم وتوجيه السوق النقدية من خلال تأثيره على حجم الائتمان عبر أدواته الكمية والنوعية والتي تعرف بأدوات السياسة النقدية.

2. ماهية السوق النقدية:

تعتبر السوق النقدية مصدر من مصادر التمويل بحيث توفر للعناصر الاقتصادية السيولة النقدية، وذلك عن طريق المتاجرة بالأدوات المالية ذات الاستحقاقات القصيرة الأجل، و يمكن القول إن السوق النقدية ليس لها مكان محدد يتم التعامل فيه، و لكن يتم التعامل من خلال السماسرة المتخصصين أو البنوك التجارية إما بالالتقاء المباشر او بوسائل الاتصال مثل الهاتف و الفاكس و التلكس و غيرها، و من ثم يمكن أن نرد مجموعة من التعاريف للسوق النقدية منها. (عبد اللع الزري و توفيق فرح، 2001).

1.2 تعريف السوق النقدية: تعتبر السوق النقدية أو سوق النقد أو سوق النقود اليومية أو سوق القروض القصيرة الأجل بمثابة الألية التي يتم بموجبها ومن خلالها إصدار وتداول رؤوس الأموال القصيرة الأجل لفترة لا تتعدى السنة، إذ يتقابل عرض الأموال القابلة للإقراض قصيرة الأجل مع الطلب عليها من قبل المشاركين والمؤسسين لهذه السوق. (متولي، 2010، صفحة 119).

كما يمكن اعتبار السوق النقدية عبارة عن سوق لرؤوس الأموال القصيرة الأجل أين يتم إقراض و اقتراض الأموال من طرف الهيئات المالية و منه يمكن إن نرد مجموعة من التعاريف للسوق النقدية منها :

- **التعريف الأول:** و بمقتضى ما جاء في القانون المتعلق بالنقد والقرض رقم 3-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، يعرف سوق النقد على أنه مجموع المؤسسات البنكية والمالية، وأي مؤسسة أخرى يسمح لها صراحة مجلس النقد والقرض بالتعامل عن طريق الشراء، البيع، القروض أو الرهن، التمويل أو التوظيف المدعم أو غير المدعم بضمانات، عمليات SWAP للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية لأجل تتراوح بين أربع وعشرين (24) ساعة إلى سنتين (خنيوة، 2008، صفحة 90 و 91).

- **التعريف الثاني:** السوق النقدية على أنها السوق التي توفر السيولة يوميا للنظام المصرفي عن طريق استعمال ما يسمى بسيولة البنك المركزي. ويكون التعامل إما بالالتقاء المباشر أو بوسائل الاتصال مثل الهاتف، الفاكس أو الأنترنت. وتعتبر السوق النقدية أنها ذلك الفضاء الذي يتدخل فيه البنك المركزي كسلطة نقدية من أجل ضخ أو امتصاص السيولة النقدية، حسب السياسة النقدية المنتهجة. (Boubekeur, 2014, p. 9).

-**التعريف الثالث:** هو ذلك السوق الذي يكون مصدرا أساسيا لإصدار وتداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتمويل المقترضين الراغبين بالحصول على القروض قصيرة الأجل التي تقل عن السنة. (شبيب، 2012، صفحة 170).

2.2 هيكل السوق النقدية:

تتكون السوق النقدية من سوقين، السوق الأولية وهي سوق الإصدار والسوق الثانوية وهي سوق التداول:

أ- السوق الأولية: والتي يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها لأجل قصيرة وبأسعار فائدة تتحدد حسب مصدر هذه الأموال ومكانة المقترض وسمعته المالية، أي إن السوق الأولي محله إصدارات جديدة تمثل البيع الأول لأدوات الدين.

ب- السوق الثانوية: والتي يجري فيها تداول الإصدارات النقدية قصيرة الأجل، وبأسعار تتحدد حسب قانون العرض والطلب. أي إن السوق الثانوي يمثل الإطار الذي يتم فيه تداول الإصدارات النقدية بين مشتريها الأول ومشتريها آخرين، ويتكون السوق الثانوي من سوقين فرعيين وهما:

* سوق الخصم و عملياته: سوق الخصم يتم فيه خصم أدوات الائتمان قصيرة الأجل، و من أهمها الأوراق التجارية العادية (الكمبيالات أو السفتجة و السندات الاذنية أو سندات لأمر) و القبولات المصرفية و أدونات الخزنة.

* سوق القروض قصيرة الأجل: وتشمل جميع القروض التي تتراوح مدتها بين أسبوع إلى سنة وتمنح من طرف البنوك التجارية وبعض مؤسسات الإقراض المتخصصة في هذا المجال للأفراد والمشروعات قصد تمويل نفقاتها بالنسبة للأفراد وتمويل مشروعاتها بالنسبة للمؤسسات. (متولي، 2010، صفحة 119).

3.2 المتدخلون في السوق النقدية:

إن المتدخلون في السوق النقدية ينقسمون إلى مجموعتين الأتيتين ، فأما المجموعة الأولى : العارضون للأموال و هم المقرضون ، كالمنشآت و الأفراد الذين لديهم فائض نقدي و يرغبون في توظيفه مؤقتا ، بحث يقومون بشراء الأصول المالية قصيرة الأجل مقابل ما تدر عليه من عائد ، مع الاستفادة من اهم خصائص هذه الأصول ، و التي تتمثل في سرعة تحويلها إلى النقود عند الحاجة و في اقرب وقت و بدون خسارة تذكر. (متولي، الاسواق المالية و النقدية في عالم متغير، 2010، صفحة 119)، أما

المجموعة الثانية : وهم المقترضون للأموال و الذين هم في حاجة إلى سيولة الأنية قصد الوفاء بالتزاماتهم تجاه أصحابها أو قصد تغطية العجز المؤقت.

وإذا عدنا إلى السوق النقدية الجزائرية فان المتدخلون في هذه السوق هم بنك الجزائر كمقرض أخير والوسيط في العمليات ما بين البنوك والخزينة العمومية بالإضافة إلى هذا يوجد المستثمرون الحقيقيون والمؤسسات النقدية والمؤسسات المالية والمؤسسات غير البنكية وبنوك أخرى. (لكصاسي، 2004، صفحة 98).

في بداية سنة 2022 وصلت عدد البنوك المعتمدة إلى 17 بنك عموميا وخصوصا ومختلطا منها 6 بنوك تابعة للدولة كما يوجد بنكان آخرين هما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر يتدخلان على مستوى السوق النقدية في اطار محدد و وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، كما توجد مؤسسة مالية غير بنكية و هي البنك الجزائري للتنمية.

أما المستثمرين المؤسسين فيقدر عددهم بـ 12 مؤسسة وهي في الغالب مؤسسات مقرضة نتيجة لما تحوزه من سيولة من خلال الخدمات المقدمة لربائنها. (حدة، دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي، 2006، صفحة 5).

3. الإطار القانوني والتنظيمي للسوق النقدية بالجزائر

1.3 الإطار القانوني للسوق النقدية:

شهدت الجزائر بعد سنة 1990 عدة إصلاحات اقتصادية و سياسية في ظل تحولها من نظام الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق ، إذ اصدر قانون النقد و القرض رقم 90-10 لينظم النشاط المصرفي للبنوك التجارية الجزائرية و يحدد العلاقة التعاقدية بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية في اطار التمويلات المختلفة المقدمة على مستوى السوق النقدية التي تم إنشائها وفق النظام رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 الذي يبين كيفية تنظيم السوق النقدية إذ يتيح هذا النظام لبنك الجزائر بتسيير السوق النقدية و يقوم انتقاليا بدور الوسيط ، كم يسمح لكل البنوك التجارية و المؤسسات المالية بالمشاركة في السوق النقدية كمقرضين أو مقترضين بالإضافة إلى ترخيص بعض المؤسسات بالمشاركة بعد حصولها على ترخيص من مجلس النقد و القرض و يمكن الإشارة الى بعض التعليمات التي تنظم السوق النقدية منها :

التعليمية رقم 33-91 الصادرة بتاريخ 07 نوفمبر 1991 المتضمنة بتطبيق وتنظيم السوق النقدية والتعليمية رقم 28-95 الصادرة بتاريخ 22 افريل 1995 المتضمنة تنظيم السوق النقدية.

التعليمية رقم 01-15 الصادرة في 16/07/2015 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية والمكملة للتعليمية 28-95 المؤرخة في 22 افريل 1995 المتضمنة تنظيم السوق النقدية.

2.3 الإطار التنظيمي للسوق النقدية:

بالرجوع إلى المخطط التنظيمي لبنك الجزائر، نجد أن هذه المؤسسة يرأسها محافظ وثلاث نواب للمحافظ وثلاث أمناء عامين وأمين عام لمجلس النقد والقرض وأمين العام للجنة المصرفية وكلهم تحت سلطة المحافظ، كما ينبثق عن هذا المخطط 11 مديرية عامة منها المديرية العامة للقرض والتنظيم المصرفي والتي هي موضوع مقالنا حيث تتفرع إلى:

1.2.3 مديرية الأسواق النقدية والمالية:

وتنقسم بدورها

* المديرية الفرعية للعمليات على مستوى السوق النقدية وتتولى متابعة عمليات السوق ما بين البنوك وكذا مراقبة العمليات كما توجد بها مصلحة مكلفة بتسيير قاعدة البيانات ومهمتها إعداد وتسيير البيانات وإرسالها للمصالح المعنية.

* المديرية الفرعية الأسواق راس المال وتنفرع إلى مصلحة مكلفة بمتابعة توقعات السيولة المصرفية ومصلحة أخرى مكلفة بالمتدخلين على مستوى بنك الجزائر أما المصلحة الثالثة مكلفة بالمرزاد لأذونات الخزينة. (Boubekeur, 2014, p. 11)

إن مديرية الأسواق النقدية والمالية مكلفة بتنفيذ السياسة النقدية وإدارة السوق النقدية كونها المشرفة على السوق النقدية لكون بنك الجزائر سلطة متدخلة في السوق ما بين البنوك وسوق سندات الخزينة بالإضافة إلى التنبؤ ومراقبة وإدارة السيولة المصرفية والعمل على تسيير قاعدة البيانات المستخدمة عند إعداد التحليلات والتقارير.

2.2.3 مديرية الأسواق النقدية والمالية:

يمكن لبنك الجزائر أن يمنح تسبيقات للبنوك من العملات وسبائك الذهب والعملات الأجنبية ومن السندات العمومية والخاصة، ولا يمكن باي حال من الأحوال أن تتعدى مدة هذه التسبيقات سنة واحدة.

3.2.3 مديرية التنظيم البنكي والاعتمادات:

وتتولى تنظيم السوق النقدية وتنفيذ الاعتمادات وهذا بتقييد العمليات في حسابات المقرضين والمقترضين.

والتي تتم يوميا اعتمادا على الطلبات المقدمة ويتم تقييد العمليات يوميا وحسب طبيعة الاعتماد والمدة المطلوبة.

4.2.3 مديرية المخاطر والميزانية و مركزية المستحقات غير المدفوعة:

باعتبار بنك الجزائر المنظم والمسير للسوق النقدية، فهو يتدخل في هذه السوق بطرق مختلفة:

- إعادة تمويل مقابل قرض بتقديم سندات مضمونة أو تحت الأمانة وهو ما نص عليها نظام رقم 01-15 المؤرخ في 2015/2/19 والمتعلق بعمليات خصم السندات العمومية، وخصم السندات الخاصة، التسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية.

- إعادة تمويل مقابل قرض دون تقديم سندات وتسمى هذه العملية بالتمويل على بياض.

- خلال سنة 2021 قام بنك الجزائر بإصدار نظام رقم 02-2021 المؤرخ في 10 جوان 2021 يتعلق موضوعه بوضع برنامج خاص لإعادة التمويل لمدة سنة واحدة ابتداء من 1 جويلية 2021 ، و خصص هذا البرنامج كدعم لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حيث تم تسقيف المبلغ المخصص في اطار هذا البرنامج الخاص لإعادة التمويل ب 2100 مليار دج

- يتدخل بنك الجزائر في حالة نقص السيولة على مستوى السوق ما بين البنوك بعدة طرق وفق الصيغ التالية:

*ال شراء النهائي: وبموجب هذه الطريقة يتدخل بنك الجزائر مشتريا لبعض أنواع السندات العامة والخاصة التي يحددها بنفسه، وفي هذه الحالة يكون التنازل عن هذه السندات من طرف البنوك نهائيا ويحصل بنك الجزائر على مبلغ هذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق من الأشخاص الذين سحبت عليهم مباشرة. (نظام رقم 91-08، 1991، صفحة 5).

*اتفاقية إعادة الشراء لمدة 24 ساعة حسب هذه الطريقة يحدد بنك الجزائر مبلغا نغطيا للتدخل اليومي حسب تطورات السوق، وفي حالة اتفاقية الشراء لمدة 24 ساعة، يقوم البنك الذي يطلب إعادة التمويل بالتنازل عن السندات التي بحوزته لمدة معينة (أو بصفة مؤقتة) هي مدة القرض.

4. الدور التمويلي للسوق النقدية

إن وظيفة التمويل من أهم وظائف المؤسسات النقدية حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا لتمويل مشاريعها و بذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي ، إلا أن البنوك قد تجد نفسها في ضائقة مالية فتلجأ إلى السوق النقدية للحصول على تمويلات بغرض تسوية الحسابات الجارية المدينة المفتوحة على مستوى بنك الجزائر أو لتوفير السيولة الأنية قصد مواجهة المسحوبات الطارئة ، أما بالنسبة للخزينة العمومية فان تنفيذ ميزانية الدولة على مدار السنة يحتاج إلى سيولة (موارد) ، لكون نفقات الدولة مستمرة و غير متقطعة بينما الموارد تتسم بالدورية و منه فإن الخزينة العمومية تحتاج إلى سيولة أنية قصد مواجهة نفقاتها اليومية الخاصة بالقطاعات الحكومية و من هنا تجدها مجبرة باللجوء إلى بنك الجزائر قصد الحصول على تسبيقات في حدود 10 % من الإيرادات العادية للسنة الماضية و قد لا تكفي هذه النسبة فتلجأ إلى السوق النقدية قصد الحصول على تمويلات قصيرة الأجل.

تشكل السوق النقدية موردا تمويليا للبنوك و الخزينة العمومية و هذا من خلال تمويل مؤسسات النظام المصرفي و المؤسسات الحكومية، كما توفر السيولة النقدية كغيرها من الأسواق المالية قناة لتبادل الأدوات المالية، لكن تختلف عن بقية المؤسسات الأخرى المكونة للنظام المالي من حيث طبيعة الأجل و طبيعة العمليات.

1.4 تدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية:

إن أدوات السياسة النقدية المعروفة لها عدة قيود لا سيما تباطئ النشاط الاقتصادي و تحقيقا لهذه الغاية و في إطار إصلاح سوق النقد وضعت السلطات المعنية تقنيات جديدة لإدارة السياسة النقدية تسمح بتعديل المعروض من الاحتياطات حسب الطلب و ذلك لتحقيق الهدف من البنوك مثل التسهيلات الدائمة أو بمبادرة من بنك الجزائر مثل عمليات السوق المفتوحة ، و نميز بين نوعين من العمليات على وجه الخصوص و هما :

أ-التسهيلات الدائمة: هي عمليات متروكة لمبادرة البنوك تهدف إلى تزويدهم بالسيولة والغرض منها هو توجيه السياسة النقدية والتحكم في معدلات أسعار السوق اليومية ويوجد نوعان من التسهيلات هما تسهيلات الإقراض الهامشي وتسهيلات الخاصة بالوديعة بفائدة (Francoise, 2010, p. 128)

ب-عمليات السوق المفتوحة: تتجسد عمليات السوق المفتوحة في تدخلات بنك الجزائر في سوق المال من خلال شراء وبيع سندات الخزينة، وتسمح هذه التدخلات الأخيرة بتحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق تطبيق سياستها النقدية، ويمكن تلخيص العمليتين الرئيسيتين للسياسة النقدية على النحو التالي:

-عن طريق شراء جزء من سندات الخزينة المدرجة في أصول البنوك ومنه يقوم بنك الجزائر بزيادة المعروض النقدي (عرض النقود) وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة.

- على العكس من ذلك عند بيع السندات الخزينة الموجودة في محفظتها، يؤدي إلى التقليل من المعروض النقدي وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة.

ج-ضبط العمليات: لتنظيم السيولة المصرفية، ينفذ بنك الجزائر اتفاقيات إعادة الشراء مستحقات البنوك القصيرة الأجل (على أساس يومي) من خلال استعمال هذه الأداة، بحيث يقوم بنك الجزائر بشراء العملة في اليوم الموالي لدى البنوك التجارية و هذا حسب حالة كل بنك، و يعمل على زيادة أو سحب السيولة من السوق للسماح بأجراء تعديلات يومية (يتم أجراءها عن طريق نداءات سريعة أو عن طريق الإجراءات الثنائية).

يتم تنفيذ هذه العمليات بطريقة يتم فيها مراعاة كمية السيولة المتاحة في السوق وكذا لضمان التحكم في معدلات أسعار الفائدة. (Daniel, 2010, p. 105).

2.4 دور السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية على مستوى السوق ما بين البنوك:

تكتم أهمية السوق النقدية بالنسبة للبنوك التجارية في توفير السيولة في الوقت المناسب كلما كانت خزينة البنوك بحاجة إلى ذلك، وتسعى هذه البنوك من خلال إدارتها الجيدة في التحكم في السيولة وهذا عن طريق الاحتفاظ بالقيم التي هي بحاجة إليها والابتعاد عن تكديس السيولة التي ينجم عنها انخفاض في مردودية راس مالها الخاص. (GHALIB, 1998, p. 38)

ويعتبر السوق ما بين البنوك سوق تجمع بين جل المتدخلين قصد الحصول على النقد في حالة الحاجة أو عرض النقد الزائد عن الحاجة.

تعمل السوق النقدية ما بين البنوك بشكل مستمر من الساعة 9 سا إلى 15 سا و 30 د، وخلال هذه الفترة يقدم المشاركون عروضهم وطلبات السيولة الخاصة بهم إلى مديرية الأسواق النقدية والمالية، وبمجرد الانتهاء من عمليات الإقراض، يتم إبلاغ الأطراف المعنية بنتائج مواجهة العروض مع الطلبات عبر قناة السوق وهذا بواسطة الفاكس أو الهاتف أو رويترز ويكون و رويترز المتعامل.

إن السوق النقدية ما بين البنوك محجوزة للمشاركين المصرح بهم و تتميز هذه السوق بجرية إنهاء العمليات من حيث المبالغ و معدل الفائدة و المدة الزمنية (يوجد قسمان من حيث تاريخ الاستحقاق، القسم الأول يوم ليوم 24 ساعة و تقل مدتها عن ثلاثة أيام، و القسم الثاني لأجل و هي من يومين إلى سنتين)، و بمجرد قبول المتدخلين على مستوى السوق ما بين البنوك يسمح لهم بتبادل السيولة وفق الصيغ التالية:

-الشراء أو البيع للسندات العامة والخاصة ا و اي دعم آخر يقبله الأطراف المشاركون.

-قرض أو رهن (24 ساعة، لأجل ولاشعار) سندات عامة أو خاصة أو أي دعم آخر يقبله الأطراف وكذا قروض وتوظيفات مدعومة بضمانات.

-عمليات صوابس (SWAPS) للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بمجرد وضع تنظيم للنسب الحذرة الخاصة بها (عبيد، السوق النقدية و دورها في تمويل الاقتصاد، دراسة مقارنة الجزائر تونس، 2014، صفحة 166)

3.4 سوق قيم الخزينة:

من اجل الإدارة الفعالة لدينها العام، تصدر الخزينة أوراقها المالية الخاصة لتلبية احتياجات التمويل خلال السنة المالية في انتظار حصولها على الإيرادات التي تتأني متقطعة و على مدار سنة مالية، و أن أوراق الدين هذه تمثل قرضا و مصدره الدولة و يخضع هذا السوق للي القرار الوزاري رقم 8 الصادر بتاريخ 1998/01/21 الذي يبين كيفية الأشراف على سوق الأوراق المالية و تشغيله، و يوجد نوعان من الأسواق التي تطرح فيهما بأذونات الخزينة و هما:

أ- السوق الأولي: وهو السوق الذي تتدخل فيه الخزينة العمومية بإصدار أذونات الخزينة وفق الأنواع المختلفة والمحددة على النحو التالي:

* أذونات الخزينة قصيرة الأجل (Bon du trésor à c.t) لفترة 13 و 26 و 52 أسبوعا بمعدل فائدة يدفع مسبقا وقابل للاسترداد بقيمته الاسمية.

* أذونات الخزينة المماثلة متوسطة الأجل (Bon du trésor assimilable) لمدة 2 إلى 5 سنوات بفائدة سنوية وقابلة للاسترداد بقيمتها الاسمية.

* السندات المماثلة للخزينة طويلة الأجل (Obligations assimilables du trésor)

تضع الخزينة العمومية رزمة إصدارات سنوية حسب نوع الأذونات التي تعتمزم وضعها في السوق الأولية ، ويدير بنك الجزائر من خلال السوق النقدية سوق إصدارات أذونات الخزينة و يتولى تقييد تلك العمليات في الحسابات الجارية ، و في بداية كل سنة تقوم الخزينة العمومية بإبلاغ بنك الجزائر بالرزمنة السنوية بما في ذلك تواريخ إصدار هذه الأذونات حسب نوعها و المذكورة انفا، يتولى هذا الخبير إرسال البرنامج للمختصين في هذا النوع من أذونات الخزينة مع تحديد نوع الأذونات التي سيتم إصدارها و إجراء المزايدة و المبلغ المعروف للمزاد. (Gourari, 2016, p. p29 et 30)

ب-السوق الثانوية: إن الأوراق المالية الجديدة الصادرة في السوق الأولية لا تبقى ثابتة ، بل يمكن تداولها في السوق الثانوية (سوق التداول)، يتم التداول من قبل المختصين في سندات الخزينة العمومية، و يتم إنشاء السوق الثانوية بعد إنشاء السوق الأولية، اذا أعطى هذا التطور الراحة للمستثمرين في سوق أذونات الخزينة، و كان يسمح للشركات في السابق بشراء أذونات الخزينة و لكن لديهم إمكانية تداولها ، و بالتالي الاستفادة من فرص المراجحة (Arbitrage) و زيادة رباحهم، و مع إنشاء هذه السوق يمكن للمستثمر المحتمل اتباع اتجاه السوق و تداول أذونات الخزينة من خلال الوسطاء و المختصين لقيم الخزينة و هذه تجلب التقارب بين المشتريين و البائعين و يحق للمتدخلين في سوق أذونات الخزينة القابلة للتداول توظيف أو التفاوض على أذونات الخزينة وهم : البنوك التجارية و المؤسسات المالية والمستثمرين النهائيين و هم شركات التامين الاجتماعية و صناديق المعاشات التقاعدية و شركات التامين الاقتصادي وهذه المؤسسات مطالبة بالحصول على اعتماد من المديرية العامة للخزينة حتى تتمكن من التدخل على مستوى سوق أذونات الخزينة ، و تسمى هذه المؤسسات ب المتخصصون في أذونات الخزينة (Spécialistes en valeur de trésor-SVT) و هم شركاء مميزون للمديرية العامة للخزينة ، و بالإضافة إلى المؤسسات

المتخصصة هناك اثنان من المتدخلين المهمين في السوق النقدية و هما الخزينة العمومية : المصدر الوحيد للأذونات في سوق الأوراق المالية الأولية للدولة و بنك الجزائر و هو الذي ينظم و يحسب الإصدارات و يضمن بالمجان مسك الحساب الجاري للخزينة العمومية و ينفذ مجانا جميع العمليات للممنوحة للخصم أو الائتمان في الجانب الدائن أو المدين للحساب الجاري ، كما انه هناك متدخلين آخرين في سوق أذونات الخزينة و هما :

أ-المودع المركزي (Algérie Clearing) :حيث يهدف إلى تحديث نظام تسوية المعاملات المالية التي تتم في البورصة أو عبر البورصة للسماح على وجه الخصوص بتطوير نظام الأوراق المالية نحو نظام غير مادي.

ب-الشركات والخواص: يتدخلون على مستوى المؤسسات المتخصصة من اجل توظيف فوائضهم النقدية ومدخراتهم في أذونات الخزينة القصيرة والمتوسطة الأجل.

5. دراسة تحليلية لأهمية السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية والخزينة العمومية لفترة 2015-سبتمبر 2021

إن دراسة السوق النقدية في الجزائر تستلزم وجود إحصائيات دقيقة حتى نصل إلى تحديد أهمية هذه السوق في تمويل البنوك التجارية والخزينة العمومية، ومنه نتعرض إلى:

1.5 تدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية فترة 2015 الى سبتمبر 2021:

يتدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية وفق عدة أدوات و هي:

1.1.5 معدل الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم:

يتدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية لكونه المنظم لها والمشرف عليها، إذ نجد معدلات عمليات بنك الجزائر المحددة على مستوى السوق النقدية وفق الجداول الآتي:

جدول 1: معدلات عمليات بنك الجزائر على مستوى بنك الجزائر

السنوات/بيان العملية بالنسب المئوية	المعدل المكافئ للاحتياطي الإجباري	معدل حساب الاحتياطي الإجباري	معدل إعادة الخصم
2015	0.50	12	4
2016	0.50	8	3.75
2017	0.50	4	3.75
2018	0.50	10	3.75
2019	0.50	10	3.75
2020	0.50	3	3.75
سبتمبر 2021	0.50	2	3.75

المصدر (الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2021، صفحة 17)

نلاحظ أن معدل الاحتياطي الإجباري كان يقدر ب 12 % في نهاية سنة 2015 لينخفض إلى 8 % و 4 % في سنتي 2016 و 2017 نتيجة تراجع أسعار البترول و العجز في ميزان المدفوعات مما أدى إلى تقلص السيولة المصرفية بشكل

ملحوظ ، ليرتفع إلى 10 % خلال سنتي 2018 و 2019 نتيجة للعجز المسجل في رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2018 ، مما أدى باللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال الشراء المباشر من طرف بنك الجزائر لسندات الخزينة العمومية لتغطية حاجتها من التمويل إذ تم ضخ 2185 مليار دج في سنة 2017 و 3371.2 مليار دج في سنة 2018 طبقا لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض و نجم عن هذا ارتفاع في مستوى السيولة المصرفية بواقع 1557.6 مليار دج في نهاية سنة 2018 مقابل 1380.6 مليار دج في نهاية ديسمبر 2017.

إن الاحتياطي الإجباري المفروض على البنوك التجارية وفق التعليم رقم 01-2017 يخضع إلى معدل مكافئ يقدر ب 0.50 % وهو ثابت خلال سنوات الدراسة مما يؤكد أن الغرض من الاقتطاع للنسبة المسجل في الجدول رقم 1 يدخل ضمن ميكانيزمات استعمال أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي.

بالنسبة إلى سعر إعادة الخصم بقي المعدل المطبق ثابتا على مدار خمس سنوات الأخيرة (3.75 %)، مما يؤكد عدم لجوء البنوك التجارية إلى بنك الجزائر كمقرض الأخير لإعادة خصم الأوراق التجارية أو السندات لكونها لا تحتاج إلى سيولة آنية.

2.1.5 نداءات العروض:

يتدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية وفق عدة صيغ منها:

أ- استرجاع السيولة: و هي أداة الغرض منها امتصاص السيولة الزائدة كلما اقتضى ذلك و هو ما تبيته المادة 20 و 21 من قانون 91-08 المتعلق بتنظيم السوق النقدية، إذ تنفذ نداءات العروض الفورية في مدة قدرها ساعتين بين تاريخ إعلان نداء العروض و لحظة تبليغ نتيجة التقييم ، بحيث استرداد السيولة هو تدخل من بنك الجزائر في الموعد المحدد في شكل نداءات فورية متعددة الأطراف أو ثنائية لتقديم السيولة ، و تتم تسوية المعاملات في نفس اليوم عن طريق تحويل المبالغ الممنوحة إلى رصيد حساب التسوية عبر نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل.

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 2 نجد أن بنك الجزائر لجأ خلال سنة 2015 إلى استرجاع السيولة لمدة 7 أيام بمعدل 0.75 % أما بالنسبة لمدة 3 اشهر فارتفع المعدل إلى 1.25 % ، أما استرجاع السيولة لمدة 6 اشهر فقدر المعدل ب 1.50 % و هي نفس المعدلات بالنسبة لسنة 2016 ، و اتسمت هذه الفترة بارتفاع السيولة لدى النظام المصرفي ، و كون بنك الجزائر هو المشرف على السياسة النقدية ، استعمل هذه الألية لامتناس المعروض النقدي بهدف تحقيق نوع من التناسب بين المعروض النقدي و حجم النشاط الاقتصادي ، و في نهاية سنة 2017 و بداية 2018 و بحكم نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات تطلب الأمر تمويل هذا العجز باللجوء إلى تمويلات مصرفية في اطار التمويل غير التقليدي ، بحيث ارتفع معدل استرداد السيولة لمدة 7 أيام خلال سنتي 2018 و 2019 ليصل إلى 3.50 % . (Boubekeur, 2014, p. p29 et 30 et 31)

ان هذه الألية بدا تنفيذها في سنة 2000 و كان الغرض منها استرداد السيولة الزائدة عن الحاجة لدى البنوك التجارية.

ب- عمليات السوق المفتوحة: تظهر أهمية السوق المفتوحة من خلال التأثير على حجم الائتمان و كذا قدرة بنك الجزائر في توفير السيولة على مستوى السوق النقدية ، و خلال سنة 2016 و أما تراجع السيولة المصرفية اصدر بنك الجزائر تعليمة 06-16 يتعلق موضوعها بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك و بمعدل سعر فائدة توجيهي يحدده بنك الجزائر

إذ قدر بـ 0.30% في سنة 2015 ليرتفع إلى 3.50% بدءا من سنة 2017 إلى نهاية سبتمبر 2021 بغرض السماح للبنوك بإعادة التمويل كونها بحاجة إلى سيولة لمواجهة المسحوبات الطارئة و كذا تمويل أصحاب القروض.

ج- تسهيلات الودائع: اعتمدت هذه الأداة غير المباشرة بموجب التعليمات 04-05 بغرض تنظيم السيولة البنكية و التسيير الأمثل لخزينة البنوك ، و تتم هذه الألية بمبادرة من البنوك التي لها فائض من السيولة بعد الاطلاع على رصيد حساباتها لدى بنك الجزائر شريطة أن يؤخذ بعين الاعتبار مبلغ الاحتياطات الإيجابية و إلا تتعرض البنوك إلى عقوبة في شكل فوائد تفرض عليها ، تم استخدام هذه الألية سنة 2015 بمعدل يقدر بـ 0.30% (عبيد، السوق النقدية و دورها في تمويل الاقتصاد دراسة مقارنة الجزائر تونس، 2014).

جدول 2: معدلات عمليات بنك الجزائر خلال فترة 2015-سبتمبر 2021

سبتمبر 2021	20	19	18	17	16	15	السنوات 21-2015
-	-	3.50	3.50	-	0.75	0.75	استرجاع السيولة
-	-	-	-	-	1.25	1.25	لمدة 7 أيام
-	-	-	-	-	1.50	1.50	لمدة 3 اشهر
							لمدة 6 اشهر
-	-	3.50	3.50	3.50	-	-	عمليات السوق المفتوحة
-	-	-	-	3.50	-	-	لمدة 7 أيام
-	-	-	-	3.50	-	-	لمدة 3 اشهر
-	-	-	-	3.50	-	-	لمدة 6 اشهر
				-		0.30	لمدة 12 اشهر
-	-	-	-	-	-	0.30	تسهيلات الودائع
-	-	-	-	-	-	-	المعدل المستهدف لمناقصات العروض

المصدر: (الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2021، صفحة 17)

2.5 معدلات سوق ما بين البنوك:

تعتبر سوق ما بين البنوك احدى قنوات التمويل الدائم لمن له عجزا، و منفذا لمن له فائض قصد توظيف السيولة الزائدة عن الحاجة و بالرجوع إلى الإحصائيات بين فترتي 2015 و سبتمبر 2021 نجد أن معدلات أسعار الفائدة للإقراض تتراوح بين 0.34% في سنة 2015 كأدني معدل و 2.88% كأعلى حد خلال سنة 2016، بينما معدلات الإقراض لأجل تتراوح بين 1.33% كأدني حد سجل خلال شهر افريل 2021 و 4.34% كأعلى حد خلال سنة 2018.

3.5 سوق قيم الخزينة العمومية:

كشفت الانخفاضات الحادة التي عرفت أسعار البترول منذ جوان 2014 مدى ضعف المالية العامة و ظهر هذا الضعف من خلال العجز المسجل خلال سنوات الدراسة، بحيث أدت هذه الاختلالات إلى استعمال رصيد حساب صندوق ضبط

الإيرادات تزامنا مع لجوء الدولة إلى التمويل النقدي غير التقليدي و نفذت هذه المبالغ في أواخر سنة 2017 و للتوضيح أكثر الجدول الآتي يبين ذلك :

جدول 3 : إيرادات و نفقات الخزينة العمومية فترة 2015 - إلى سبتمبر 2021

المبلغ بملايير دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإيرادات	5103	5110	6047	6751	6508	6746	6999
النفقات	7656	7297	7282	7726	8557	7804	7893
العجز	-2553	-2187	-1235	-975	-2049	-1058	-894

(BA, 2018, p. 156) :

أمام تراجع اسعر البترول تقلصت إيرادات الدولة مما اثر على الأنفاق العمومي، بحيث وصل عجز الميزانية سنة 2015 إلى 2.553 مليار دج ثم 2.187 مليار دج في سنة 2016، ليبدأ العجز في الانخفاض في سنة 2017 بنسبة 43.52 % مقارنة بسنة 2016 ليصل إلى 975 مليار دج في سنة 2018، ليعود من جديد للارتفاع مسجلا 1.058 مليار في سنة 2020 و 894 مليار دج في سنة 2021.

فيما يتعلق بإجمالي الإيرادات فان الإيرادات الضريبية خارج المحروقات هي الممول الرئيسي لميزانية الدولة بحيث قدرت ب 2.729 مليار دج أي بنسبة 53.48 % من إجمالي الإيرادات وهذا خلال سنة 2015 و النسبة المتبقية و المقدرة ب 46.52 % مصدرها إيرادات المحروقات، و مع تراجع أسعار البترول على المستوى الدولي بدءا من سنة 2016 ، تقلصت المداحيل المتأتية من المحروقات و وصلت إلى 1.781 مليار دج أي بنسبة 34.85 % من إجمالي الإيرادات لسنة 2016 ، بينما ارتفعت الإيرادات خارج المحروقات إلى 3.329 مليار دج والإيرادات غير العادية ب 5 % من إجمالي الإيرادات .

وخلال سنة 2017 انتعشت إيرادات الدولة حيث وصلت إلى 6.047 مليار دج منها 64.00 % من الإيرادات خارج المحروقات و 36% من الجباية البترولية واستمر الارتفاع خلال السنوات الثلاثة 2019-2020-2021 مسجلة 6.508 مليار دج و 6.746 مليار دج و 6.999 مليار دج على التوالي، كما انخفضت نفقات الميزانية بنسبة 4.91 % في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 نتيجة لسياسة توحيد الميزانية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق شبه توازن الميزانية في 2019، غير انه تم التخلي عنها منذ ذلك الحين، واستقرت النفقات الكلية للميزانية في سنة 2017، لترتفع بعد ذلك بنسبة 6.1 % في سنة 2018. (الجزائر، 2018).

وخلال سنة 2019 ارتفعت النفقات إلى 8.557 مليار دج لتستقر في حدود 7.804 مليار دج و 7.893 مليار دج خلال سنتي 2020 و 2021.

أمام العجز المستمر للموازنة العام تجد الخزينة العمومية نفسها مجبرة إلى إصدار أذونات الخزينة عن طريق السوق الأولية ثم يتم تداول تلك الأذونات على مستوى السوق القانونية(الثانوية) بين المختصين بقيم الخزينة و الجدول الاتي يعطينا المعدلات الأتية:

جدول 4: أذونات الخزينة المصدرة عن طريق نظام المناقصة في السوق النقدية

بيان العملية		البيع		الشراء	
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
معدل التفاوض 13 أسبوع		2.05%	2.19%	2.05%	2.19%
معدل التفاوض 26 أسبوع		2.50%	3.01%	2.50%	3.01%
معدل التفاوض سنة		3.30%	4.79%	3.30%	4.79%

المصدر: (الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2021، صفحة 18)

ما يلاحظ أن التفاوض خلال 13 أسبوع محصور بين 2.05% كحد ادنى و 2.19% كحد اقصى في حالة البيع و الشراء خلافا لمعدلات التفاوض لمدة 26 أسبوعا فهي محصورة بين 2.50% كحد ادنى و 3.01% كحد اقصى، أما بالنسبة إلى معدل التفاوض لمدة سنة فهي محصورة بين 3.30% كحد ادنى و 4.79% كحد اقصى لمعرفة نسبة الأنفاق إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام الجدول الاتي يوضح ذلك

جدول 5: تطور النفقات الإجمالية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام 2015-سبتمبر 2021

المبلغ بملايير دج

السنوات	إجمالي النفقات (1)	إجمالي الناتج الداخلي الخام (2)	نسبة (2/1)
مليار دج			
2015	7656.3	16712.7	46%
2016	7297.5	17514.6	42%
2017	7282.5	18876.2	39%
2018	7726.2	20259.0	38%
2019	8557.0	20284.2	42%
2020	7804.0	18383.8	42%
جوان 2021	7893.0	غير متاح	غير متاحة

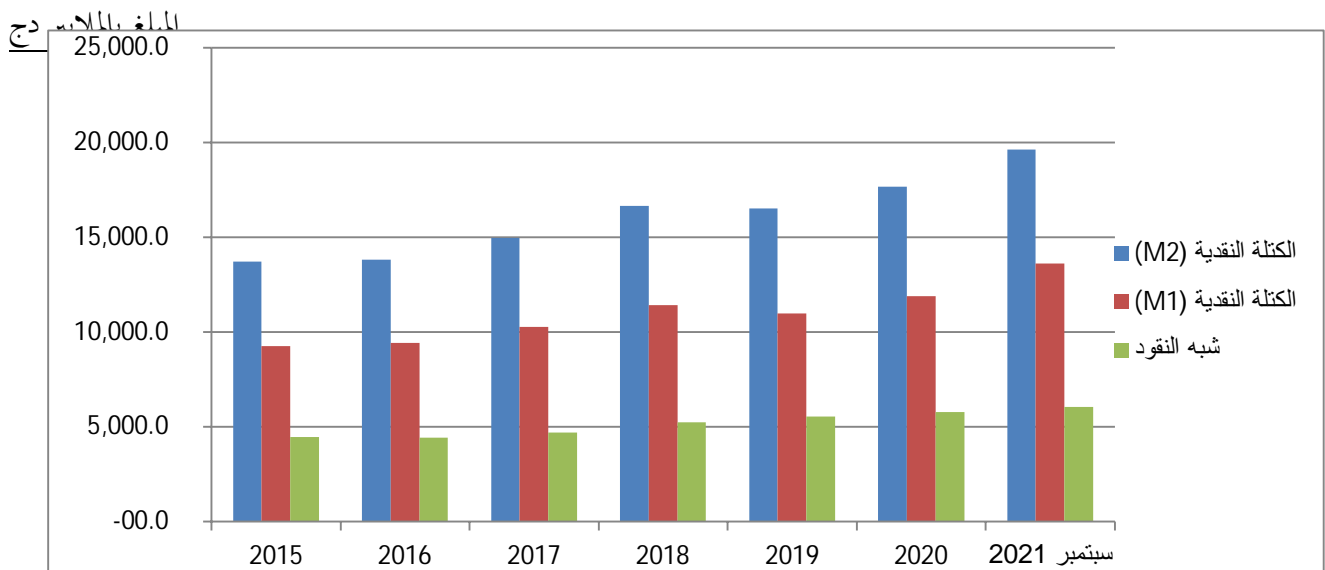
المصدر: (الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2021، صفحة 25).

تكمن أهمية دراسة اثر الأنفاق العام في نمو الناتج الداخلي الخام كحاجة ملحة في قياس مدى مساهمة استراتيجية الموازنة العامة في تحقيق تطلعاتها التي كانت تسعى من خلالها نحو تطوير الاقتصاد الجزائري ليكون مزدهرا و أكثر انفتاحا على الأسواق الإقليمية و العالمية بتحفيزها المستمر للنمو الاقتصادي ، و ذلك بالتركيز على الأنفاق العام الموجه نحو المشروعات البنية التحتية الكبرى كشق الطرقات و بناء السدود .. الخ ، إلا أن تحقيق هذه المشروعات تواجهها مشكلة عجز الموازنة وهي الصفة التي يتسم بها الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الجباية البترولية كمصدر أساسي لتمويل الأنفاق الحكومي ، إلا أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام يمثل نسبة معتبرة بحيث وصلت إلى 46 % في سنة 2015 لتتخفص إلى 42 % و 39 % و 38 % خلال سنوات 2016 و 2017 و 2018 على التوالي لترتفع من جديد خلال سنتي 2019 و 2020 نحو نسبة 42 % خلاف للسنة الأخيرة جوان 2021 يوجد مجوزنا أجمالي النفقات لسنة 2021 بينما يوجد لدينا إجمالي الناتج الداخلي الخام للسداسي الأول من سنة 2021 مما صعب من حساب نسبة الإنفاق إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام

4.5 الوضعية النقدية :

ارتفعت الكتلة النقدية (M2) خلال السنوات السبعة قيد الدراسة إذ قدرت سنة 2015 ب 13.704 مليار دج منها 9.261 مليار دج في شكل نقود قانونية و كتابية و 4.443 مليار دج كشيبة نقود لتستمر في الارتفاع من سنة إلى أخرى حيث قدرت نسبة الزيادة في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ب 0.18 % ثم 8.38 % في سنة 2017 مقارنة بالسنة السابقة ثم 11.09 % في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 لتتخفص في سنة 2019 ب -0.78 % مقارنة بسنة 2018 لتصل إلى 6.98 % و 11.17 % في سنتي 2020 و سبتمبر 2021 مقارنة بالسنوات السابقة لها، و ما يمكن استخلاصه انه بعد سنتين من الاستقرار (2015-2016) تزايدت الكتلة النقدية M2 بسبب الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب إذ انتقلت من 5.549 مليار دج في سنة 2017 إلى 6.477 مليار دج في سنة 2018 بسبب تسديد الخزينة العمومية لجزء من مستحقاتها اتجاه الشركة الوطنية للمحروقات بقيمة 452 مليار دج .

شكل 1: منحى مكونات المعروض النقدي للجزائر خلال سنوات 2015 إلى سبتمبر 2021

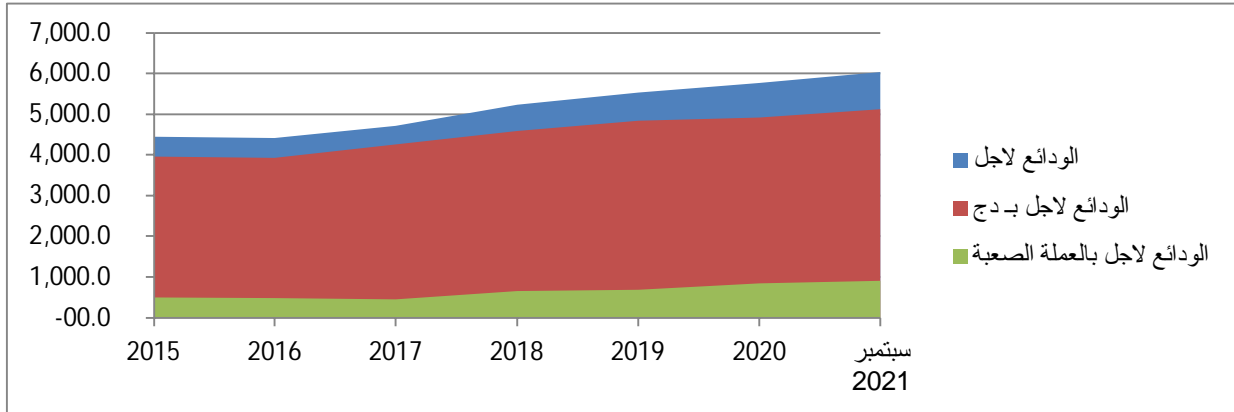


أما إذا اردنا أن نتوسع في مفهوم المعروض النقدي في شكلها (M3) فانا ندمج الودائع لأجل و المتكونة من ودائع لأجل بالدينار و ودائع لأجل بالعملة الصعبة إذ قدرت ب 4.443 مليار دج في سنة 2015 منها 3.947 مليار دج بالدينار الجزائري و

496 مليار دج بالعملة الصعبة، لترتفع خلال السنوات السبعة لتصل في نهاية سبتمبر 2021 إلى 6.035 مليار دج منها 5.123 مليار دج ودائع لأجل بالدينار و 911 مليار دج ودائع بالعملة الصعبة و المنحى البياني رقم 2 يبين ذلك :

منحى 2: الودائع لأجل بالدينار الجزائر والعملة الصعبة فترة 2015-سبتمبر 2021

المبلغ بملايير الدينارات



المصدر : (الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2021، صفحة 11 للشكل 1 و 14 للشكل 2)

6. خاتمة:

تعتبر السوق النقدية الممول الرئيسي للنظام المصرفي و الخزينة العمومية في ظل غياب سوق فعالة و عصرية للأوراق المالية (البورصة) إذ توصلنا أن البنوك التجارية تجد بنك الجزائر كمالاذا أخير لتمويلها احتياجاتها من السيولة أو لتمويل أصحاب المشروعات في ظل نقص استقطاب الودائع بمختلف أنواعها إذ تتسم الساحة البنكية الجزائرية بضعف تواجدتها مقارنة بدول المنطقة حيث بلغت عدد الوكالات المفتوحة على مستوى إقليم التراب الوطني نحو 1664 وكالة أي بنسبة تغطية تقدر ب وكالة واحدة لكل 27587 نسمة في حين أن المعيار الدولي هو وكالة واحدة لكل 5000 نسمة ، كما يبقى نشاط المؤسسات المالية ضعيفا وفقا لمستوى مجموع أصوله التي سجلت خلال سنوات الدراسة تذبذبا لكون هذه المؤسسات لا تقوم بجمع الودائع من الجمهور العام و كذلك نتيجة للتطور الضعيف للسوق المالية المحلية. أما بالنسبة للخزينة العمومية فهي تعتمد كلية في تغطية نفقاتها و كذا تغطية العجز المستمر على تمويلات البنوك التجارية و المؤسسات المالية بعد نفاذ حساب ضبط الإيرادات بدءا من نهاية سنة 2017، و منه يستوجب على الخزينة العمومية تحسين تحصيل الضرائب المباشرة على أرباح الشركات و الضرائب غير المباشرة على الأنشطة المحلية بالإضافة إلى التقليل من الإعانات الصريحة و الضمنية كدعم الطاقة و الوقود و العمل على إيصال هذا الدعم إلى ذوي الدخل المحدود ، كما يجب ترشيد الإعفاءات الضريبية و الجمركية المختلفة بهدف توسيع وعائها و كذا ترشيد الدعم شبه المعمم لا أسعار الفائدة مع تحديد أسعار الفائدة الحقيقية و ليست الإدارية.

كما توصلنا إلى أن بنك الجزائر هو المنظم والمراقب للسوق النقدية على المدى القصير ويتدخل تارة كمشتري لأدوات السوق النقدية وتارة أخرى كبائع لها وهذا عن طريق استعمال أدوات السياسة النقدية بمختلف أنواعها.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- 1- عبد النافع عبد الله الزرري، غازي توفيق فرح، الأسواق المالية ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، 2001
- 2- دريد كامل آل شبيب. (2012). الأسواق المالية والنقدية (الإصدار الطبعة الأولى 2012). دار الميسرة، عمان، الأردن، 2012
- 3-عبد القادر متولي. (2010). الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير (المجلد الطبعة الأولى). دار الفكر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية،
- 4-Olivier Blanchard et Daniel, Cohen , (2010). Macroéconomie (éd. 5 -ème édition). Pearson éducation.
- 5-Françoise, Drumetz. (2010). Politique monétaire (éd. 1 ère édition).
- 6-GHALIB, Ben Hamouda. (1998). Le refinancement des banques en Algérie. École supérieure de commerce, Alger.
- 7-Gourari, Amel. (2016, mars). Le marché monétaire algérien. Alger, Ecole supérieure de banque, ALGER.

الأطروحات:

- 8 -فريد بن عبيد. (2013-2014). السوق النقدية ودورها في تمويل الاقتصاد ،أطروحة نيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014.
- 9-محمد الأمين خنيوة. (2008). فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، أطروحة نيل الدكتوراه، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر, سنة 2016.

المقالات:

- 10-حدة، رايس، (2006). مارس. (دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 7، سنة 2006.

المدخلات:

- 11-لكصاسي، م. (2004). الوضعية النقدية وسير السياسات النقدية في الجزائر. صندوق النقد العربي، سنة 2014.
- 12-Boubekeur, R. (2014). La marche monétaire en Algérie. Séminaire, banque d'Algérie, Alger, année 2012.

نشریات:

- 13-بنك الجزائر. (ديسمبر 2021). النشرة الإحصائية الثلاثية، مديرية الدراسات، الجزائر.
- 14-بنك الجزائر، النظام رقم 08-91، المتعلق بتنظيم السوق النقدية، 1991.
- 15-BANQUE D'ALGERIE, Évolution économique et monétaire en Algérie. Rapport annuel 2018, Alger.
- 16- <http://www.bank-of-algeria.dz> 12 juillet2022

مواقع الأنترنت: